# نظرية الاستلزام الحواري -المفهوم والمبادئ-

**Conversational implication theory, concept and principles.**

**د. ريمة كعبش، أستاذ محاضر-ب-**
**قسم اللغة والأدب العربي، كلية الآداب واللغات، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.**
rym.doc16@gmail.com

**ملخص:**
يهدف الدرس التداولي الغربي إلى دراسة اللغة في الاستعمال، ويبحث عن المعنى خلال التواصل والحوار، وقد تعددت القضايا التي تبحث عنها التداولية دراسة وتحليلا، من بينها قضية الاستلزام الحواري، التي تعتبر إحدى أبرز القضايا وأهمها، فما هو الاستلزام الحواري؟ ومن هم أعلامه؟ وما هي ظروف نشأته؟ وما هي مبادئه؟ وهل تناوله علماء اللغة القدامى كما قدمه المحدثون؟، وأين تلتقي جهود علماء اللغة القدامى والتداوليين المحدثين حول قضية الاستلزام الحواري؟
كل هذه الأسئلة سنحاول الإجابة عنها من خلال الورقة البحثية التي سنتقدم بها.
**كلمات مفتاحية:** الدرس التداولي، اللغة، الاستعمال، الاستلزام الحواري، اللسانيات، التداولية.

**Abstract:**
This research aims to study the theory of conversational implication in the modern and ancient linguistic lesson. To achieve this goal, the research deal with study and analysis a number of issues:

- Principles of conversational implication in modern western linguistics.
- Concepts of conversational implication in the ancient Arabic linguistic lesson.

**Keywords:** conversational implucatur; linguistic lesson; language; pragmatics.

**المؤلف المرسل:** ريمة كعبش، **الإيميل:** rym.doc16@gmail.com

**. مقدمة:**

يعتبر الاستلزام الحواري أحد أهم المفاهيم التي تقوم عليها اللسانيات التداولية، و هو ظاهرة مرتبطة باللغات الطبيعية الصادرة عن الإنسان، و يمثل إحدى خصائصها الأساسية، و للاستلزام الحواري مفاهيم عديدة، فما مفهوم الاستلزام الحواري؟ و ما هي ظروف نشأته؟ و من هم أعلامه؟ و ما هي قواعده؟ و ما هي جذوره في التراث اللساني العربي القديم؟

**1- مفهوم الاستلزام الحواري:**

إن التحاور مرهون بالتواصل الذي يتم بين شخص و شخص آخر، و كل منهما يحاول إيصال رسالة معينة من خلال ما يتلفظ به، و "ظاهرة الاستلزام الحواري(conversational implicature) تؤسس لنوع من التواصل يمكن وسمه بالتواصل "غير المعلن"(الضمني)، بحجة أن المتكلم يقول كلاما و يقصد غيره، كما أن المستمع يسمع كلاما و يفهم غير ما سمع."[1] فالمتكلم قد يقول كلاما و يقصد به معنى آخر، غير ما يوحي به كلامه حرفيا، كما أن المستمع يسمع كلاما و يفهم معنى آخر من كلام المتكلم.

يشكل "الاستلزام الحواري حلقة وصل بين المعنى الحرفي الأصيل و المعنى المتضمن في شكل الجملة، و يعد من أهم جوانب البحث التداولي الذي يعول على السياق في معرفة المعنى"؛[2] ففهم الكلام و تأويله من قبل المستمع أو المخاطَب يجب أن يكون مرتبطا بالسياق، لأن هناك ظروفا معينة ينتج من خلالها الخطاب، لابد من مراعاتها عند القيام بعملية التأويل لمعرفة معنى ذلك الخطاب.

و " الكثير من العبارات اللغوية، إذا روعي ارتباط معناها بسياقات إنجازها، لا تتحدد فقط فيما تدل عليه صيغها الصورية، لذا يلزم إيجاد تأويل آخر ملائم يحتم الانتقال من معنى صريح إلى معنى مستلزم"،[3] و الانتقال من المعنى الصريح إلى المعنى المستلزم هو من صميم المقاربة التداولية و الوظيفية للخطاب الأدبي، و هو يفضي بنا إلى الحديث عن مفهوم المعاني الصريحة و المعاني الضمنية.

إن "الحمولة الدلالية للعبارة اللغوية يمكن أن تصنف إلى صنفين: الصنف الأول يشمل "المعاني الصريحة"، وهي تلك التي تدل عليها صيغة الجملة ذاتها. أما الصنف الثاني فيضم المعاني "الضمنية"، أي تلك التي لا تدل عليها صيغة الجملة ذاتها، وإنما تتولد طبقا للسياقات أو المقامات التي تنجز فيها. و عليه ففي اللغة المتداولة – تحت تأثير أهداف تواصلية محددة - قد نستعمل جملة ما

قاصدين معنى جملة أخرى. ومن ثمة يتم الانتقال من معنى "مباشر صريح" إلى "معنى غير صريح"(أو مستلزم حواريا)."[4] فهناك دائما دلالات صريحة يوحي بها النص، وهناك دلالات مضمرة يدثرها النص في داخله، والتي تقتضي منا البحث و التنقيب عنها، بالاعتماد بشكل كبير على السياق، الذي يعتبر خير معين على ذلك.

يرتبط الاستلزام الحواري بنظرية الأفعال اللغوية عند "أوستين" و "سيرل"، كما يتعلق أكثر بالدلالات البلاغية الضمنية التي يستلزمها السياق الكلامي، و المعنى الضمني ينقسم بدوره إلى قسمين: معنى عرفي يتعلق بالاقتضاء(الإحالة) والاستلزام المنطقي(الدلالة المنطقية)، و معنى حواري ينقسم كذلك إلى معنى خاص(الاستلزام الحواري)، و معنى معمم. و ينتج عن كل هذا أنماط من الأفعال حسب أوستين، و هي: فعل التلفظ، و الفعل القضوي، و الفعل الإنجازي، و الفعل التأثيري. و يشمل فعل التلفظ الفعل الصوتي و الفعل التركيبي. أما الفعل القضوي، فيتفرع إلى الفعل الإحالي و الفعل الحملي. أما الفعلان الإنجازي و التأثيري، فلا يختلفان في مقترح سيرل عنهما في مقترح أوستين اختلافا كبيرا.[5]

ركز الباحثون البراغماتيون و على رأسهم "غرايس" على ما يلزم من معنى الكلام معنى آخر بقطع النظر عن حال الخطاب و قرائنه، و يتحقق هذا إذا كانت صحة الثاني شرطا لصحة الأول، و هي ظاهرة عامة تشمل كل كلام مهما كان، و من أمثلة ذلك:

-باع زيد منزله: يقتضي أنه كان يملك منزلا

-فرح عمرو بالهدية: يقتضي أنه أهديت له هدية.

الملاحظ من هذه الأمثلة هو هذا الاقتضاء في إنشاء الخطاب، و الذي يعني اللزوم العقلي الذي يحصل بين معنى و آخر، و ينتمي عند العرب إلى الدلالة العقلية أو ما سماه "عبد القاهر الجرجاني" بمعنى المعنى. و له أكثر من تطبيق في البلاغة و أهمها هو الكناية كما بيّن ذلك البلاغيون. فكل كلام في الواقع يقتضي شيئا آخر غير ما يدل عليه في الوضع،[6] و المتكلم في كثير من الأحيان لا يصرح بما قام به أو ما ينوي القيام به لأسباب مختلفة خاصة به.

كما ركز البراغماتيون المحدثون على الكلام الذي يمكن أن يستنتج من معناه اللفظي أكثر من معنى بحسب أحوال الخطاب و قرائنه، و مثال ذلك:

شخص أحس بالبرد في مكان فقال:

-لا أريد أن أبقى في هذه الغرفة
أو- شغل المدفأة من فضلك
أو – أغلق النافذة
أو-هذه الغرفة ليست مجهزة بمدفأة

و هذا كله تعريض يلمح به صاحبه بأنه مصاب بالبرد في هذا المكان، فالمتكلم يلمح إلى شيء لا يريد أن يصرح به لأسباب متنوعة كالخوف و الاحترام أو عدم الإزعاج أو عدم الجرأة.[7]

هذه بعض الأمثلة التي توضح كيفية معرفة الاستلزام الحواري في الخطاب الأدبي، اعتمادا على منظور "غرايس" و ما أفاد به في مجال التنظير له.

و على العموم، فإن تحليل النص الأدبي تحليلا تداوليا بحثا عن الاستلزام الحواري فيه، يقتضي الوقوف على العبارات اللغوية و استخراج الأفعال منها، و القيام بتصنيفها، و تبيان دلالتها و معانيها الضمنية، و من ثمة دراسة الاستلزام الحواري بربط الأفعال اللغوية بالسياق الذي أنجزت فيه لمعرفة المعنى الحقيقي للكلام.

**2- ظروف نشأة الاستلزام الحواري و أهم أعلامه:**

يعد الفيلسوف "بول غرايس" صاحب نظرية الاستلزام الحواري، فقد اهتم بالجانب التداولي في الخطاب، و جاء بأفكار جديدة حول التخاطب و التحاور خاصة، و ذلك بعد نشره بحثا في سنة 1957 عنوانه "المعنى" (meaning)، و الذي كان له صدى كبيرا في الساحة النقدية، حيث عمل على إبراز دور الاستدلال (inference) في التخاطب و أهميته و دور الدلالة العقلية كذلك.[8]

و في مقال آخر له نشره سنة 1975 عنوانه "منطق المحادثة" قسّم الدلالة إلى قسمين، دلالة طبيعية، و دلالة غير طبيعية، و تحدث عن كيفية إنتاج الخطاب و تأويله تأويلا غير تواضعي تحديدا، كما تناول مفهومين مهمين هما: الاستلزام الخطابي و مبدأ التعاون.[9]

يقصد "غرايس" بالدلالات غير الطبيعية أن القائل يقصد شيئا ما من خلال جملة معينة، فهو كان ينوي و هو يتلفظ بهذه الجملة إيقاع التأثير في مخاطبه بفضل فهم هذا المخاطب لنيته.[10]

بهذا يركز "غرايس" من خلال تحديده لمفهوم الدلالة غير الطبيعية على القصد من الكلام، و يبحث عن نوايا المتكلم، و كيفية فهم المستمع لهذه النوايا خلال التواصل اللغوي الذي يتم بينهما. فلكل كلام دلالة و قصد، و لكل متكلم نية ما من وراء كلامه يريد تبليغها للمستمع بطرق خاصة.

و بالنسبة للاستلزام الخطابي فإن مفهومه عند "غرايس" " يقوم على التمييز الأساسي بين ما يقال و ما يستلزم خطابيا. فالمحتوى الذي يبلّغه المقول يوافق المحتوى المنطقي للقول، أي المظاهر الصدقية. أما المستلزم خطابيا فيحدد سلبا بأنه ما يبلّغ بعد طرح ما يقال. بعبارة أخرى تخص الاستلزامات الخطابية أساسا المظاهر غير الصدقية للأقوال."[11]

و لتوضيح الفرق بين المظاهر الصدقية للقول ومظاهره غير الصدقية، نأخذ المثالين(1) و (2):[12]

(1) صحيح أن زيدا لساني

(2) من المدهش أن يكون زيد لسانيا

فلكي يكون (1) صادقا يجب أن تكون القضية "زيد لساني" صادقة، و هذا أمر ليس ضروريا البتة في (2)، إذ من الممكن جدا أن تكون القضية "زيد لساني" كاذبة، و تكون الجملة بأكملها صادقة إذا كان الإخبار بأن زيد لساني أمرا غريبا.

أما بالنسبة لمبدأ التعاون فقد تحدث "غرايس" عن الدور الذي يقوم به المتخاطبون خلال التواصل و التفاعل اللغوي، فهم لا يتفاعلون فيما بينهم بواسطة اللغة فحسب، بل إنهم يقبلون ذلك التفاعل و يتعاونون عليه، و الفكرة الأساسية في مبدأ التعاون هو أن المتخاطبين عندما يتحاورون، إنما يقبلون و يتبعون عددا معينا من القواعد الضمنية اللازمة لاشتغال التواصل. فهناك دائما هدف مشترك، إذا انعدم، لن يكون ثمة سبب للتواصل، و قد لا يتم التواصل على الأرجح[13]. فهذا هو قصده من التواصل التي يتم بين المتخاطبين و الذي ينبني على مبدإ التفاعل و التعاون، الذي يتم من خلال مراعاة جملة من القواعد و الشروط من أجل نجاح التواصل و تبليغ المراد من الكلام.

لقد تأثر "سيرل" بأفكار "غرايس" و بنى عليها نظريته للأعمال اللغوية، إذ يرى أن " لقائل جملة ما مقصدا مزدوجا يتمثل في إبلاغ محتوى جملته و الإعلام بهذا المقصد بموجب قواعد تواضعية تتحكم في تأويل هذه الجملة في اللغة المشتركة"[14]، و هذا التصور يقترب كثيرا من تصور "غرايس" للدلالة غير الطبيعية و للاستلزام الحواري، و مبدأ التعاون، و إن كان "سيرل" قد نقد "غرايس" في عدم اهتمامه الكافي بمفهوم الدلالة التواضعية.

كما أن الفرق بينهما أن "غرايس" ميّز ضمنيا بين مظاهر ثلاثة هي: الدلالة التواضعية، و الإشارة، و القصد، في حين أن "سيرل" لم يميز إلا مظهرين هما

الإشارة(الدلالة الطبيعية) و الدلالة التواضعية، و هو يرجع الدلالة غير الطبيعية إلى الدلالة التواضعية.[15]

لقد أسهم الكثير من الفلاسفة و الباحثين في التأسيس لنظرية الاستلزام الحواري، و التعريف بحدودها و مبادئها، ففضلا عن "غرايس" الذي يعتبر رائد الاستلزام الحواري هناك أعلام آخرون كان لهم الفضل كذلك في بلورة نظرية الاستلزام الحواري، نذكر منهم: إرفنغ غوفمان، جون غمبرز، فان ديك، باريه، هينتج، باتسون، هابيرماس، فاتسلافيك، سيرل، و غيرهم....

**3-مبادئ الاستلزام الحواري:**

يعد الاستلزام الحواري من أهم المبادئ البراجماتية اللسانية(التداولية)، و يعني أن التواصل الكلامي محكوم بمبدأ عام(مبدأ التعاون) و بمسلمات حوارية، و سلامة القول، و قبوله من قائله، و ملاءمته مستوى الحوار".[16]

الاستلزام الحواري بهذا المعنى أساسه المحادثة التي تكون بين شخصين، في سياق معين، و بشروط تواصلية معينة، إذ إن العلاقة بينهما هي علاقة تؤطرها محددات اجتماعية و تفاعلية.

و إطار المحادثة، هو إطار نظرية أساسية في التداولية؛ نظرية قوانين الخطاب(أو مبادئ المخاطبةconversational maximes) التي أنشأها "بول غرايس"، و هذه القوانين تشكل المبادئ المنظمة لكل محادثة ينبغي على كل متكلم أن يراعيها، و المحادثة باعتبارها عملا اجتماعيا للعلاقات بين البشر، فهي محكومة بمبدأ التعاون الذي يؤسس تأويل معنى الملفوظ.[17]

إذن، هناك مجموعة من القوانين التي يجب أن يلتزم بها المتخاطبون حتى تتم عملية التخاطب، و في حال مخالفتها و عدم الخضوع لها لا ينجح التواصل بطبيعة الحال.

و بما أن المبدأ التعاوني في الحوار يعد ركيزة أساسية في التداولية، و أداة مهمة من أدواتها في آن، فإن اتباع قواعده يؤدي إلى نجاح عملية التخاطب، و هذه القواعد هي كالآتي[18]:

1- الكمية/ الكم: و تعني أن يقدّم المتكلم القدر المطلوب من المعلومات، لا أكثر و لا أقل، و تتعلق هذه القاعدة بمقدار المعلومات أو كمّها، لا بصدقها أو ملاءمتها.

2- الصدق/الكيف: و تعني أن يكون المتكلم صادقا، فلا يقدم معلومات خاطئة، أو معلومات لا يستطيع أن يبرهن على صحتها.

3- الملاءمة: وتعني أن تكون معلومات المتكلم و مساهماته ملائمة للحوار، فلا تخرج عن الموضوع، لأن "لكل مقام مقالا".

4- الطريقة: و تعني أن يكون المتكلم واضحا و منظما، فيتجنب الغموض و الرطانة، و يخاطب الناس على قدر عقولهم و تخصصاتهم و خلفياتهم المعرفية.

هذه هي الشروط الأساسية للحوار، و التي يجب على المتكلم مراعاتها في مجمل الحوارات و التفاعلات الإنسانية حتى يضمن نجاح تواصله.

لقد قام بعض النقاد المهتمين بالتداولية بتطوير نظرية الاستلزام الحواري لـ"غرايس"، و ذلك لما تحتويه من عناصر حوارية مهمة، و من أشهر أولئك النقاد "هانريش" الذي أضاف بعض التعديلات منها: الجمع بين مبدئي الكم، و الكيف، كما قام "صادك" بتقليص بعض مبادئ "غرايس"، و عالج بعض المفاهيم الخطابية في مبادئ المحادثة عنده، و أضاف معايير أخرى لاختبار هذه المفاهيم، لكن "ويلسون" و "سبرير" نقدا مبادئ "غرايس"، لأنها لا تعالج كل قضايا النصوص الأدبية و القانونية، و أنها بحاجة إلى إضافات لتستوعب نصوص مجالات أخرى، و استثنيا منها مبدأ المناسبة الذي جعلا منه أساس نظرية سمياها "نظرية المناسبة"، و هي تقوم بتفسير الخطاب و ظواهره البنيوية في الطبقات المقامية المختلفة، و تعد في الوقت نفسه نظرية إدراكية.[19]

و هكذا تم توسيع مجال نظرية الاستلزام الحواري من قبل هؤلاء العلماء، الذين اتخذوا أفكار "غرايس" أساسا لكل ما نظروا له، و إن كان بعضهم قد خالفه في الكثير من التصورات النظرية في مبادئ المحادثة، و قدم بديلا عنها كما هو الحال عند "ويلسون" و "سبرير" على سبيل المثال.

**4-جذور نظرية الاستلزام الحواري في الفكر اللغوي العربي القديم:**

إن مبدأ الاستلزام الحواري مبدأ راسخ في التراث اللساني العربي، ففي بعض نصوص الفكر اللغوي العربي القديم توجد أفكار مشابهة لما أورده "غرايس" حول قضية الاستلزام الحواري و غيرها من القضايا التداولية.

و أبرز مثال على ذلك ما قاله "الرازي": "إن اللفظ إذا وضع للمسمى انتقل الذهن من المسمى إلى لازمه"، و هذا الانتقال يعني عدم وجود الافتراض في معنى الجملة، و لكنه اتصل برابط عقلي أو طبيعي أو اجتماعي، و هو عند "عبد القاهر الجرجاني" معنى المعنى، قال: "إن المعنى هو المفهوم من ظاهر اللفظ. أما معنى المعنى فهو أن تعقل من اللفظ معنى، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى

معنى آخر"[20]، و هذا ما ذكره "غرايس" عند تحديده لمفهوم الاستلزام الحواري، بأن معنى الكلام يستلزم معنى آخر غير المعنى الصريح.

لقد كان معظم اللغويين العرب القدماء كابن جني، و الجرجاني، وابن خلدون، و السكاكي يربطون اللغة أثناء تعريفها، بالغرض من استعمالها. وينظرون إلى الأغراض بوصفها أساس كل كلام. يقول "الجرجاني": "وجملة الأمر أن الخبر، وجميع الكلام، معان ينشئها الإنسان في نفسه، ويصرفها في فكره و يناجي بها قلبه، و يراجع فيها عقله، و توصف بأنها مقاصد و أغراض"، و يضيف "و الناس إنما يكلم بعضهم بعضا ليعرف السامع غرض المتكلم و مقصوده"[21].

بهذا، ركز العلماء العرب على القصد من الكلام، وهو ما ذهب إليه "غرايس" من خلال نظرية المحادثة، التي تحدث عنها في مقاله المنشور سنة1975(منطق المحادثة)، و التي أشار منها خلالها إلى أن كل محادثة من ورائها نية (قصد)، يريد المتكلم إيصالها إلى المخاطب، و قد حدد كيفية الوصول إلى المقصد من الكلام بالاستعانة بمقام الكلام.

لم يهتم اللغويون العرب القدماء بدراسة اللغة فقط، و إنما اهتموا كذلك بالمتكلم و أكدوا على أهميته في إنجاز الخطاب، و من أقوى مظاهر اهتمامهم بالمتكلم خطاباته و طاقاته و قدراته اللغوية، فقد تحدثوا عن ثلاثة أنماط من القدرة و هي كالآتي:[22]

1- قدرة لسانية، و تعني معرفة المدلولات معرفة قائمة في النفوس بصورة سابقة عن وضع الألفاظ الدالة عليها، و دليل ذلك يقول الجرجاني: " أنا إن زعمنا أن الألفاظ التي هي أوضاع اللغة، إنما وضعت ليعرف بها معانيها في أنفسها، لأدى ذلك إلى ما لا يشك عاقل في استحالته، و هو أن يكونوا قد وضعوا للأجناس الأسماء التي وضعوها لها لتعرف بها، حتى كأنهم لم يكونوا قالوا: "رجل" و "فرس" و "دار" لما كان يكون لنا علم بهذه الأجناس".

ب- قدرة لغوية: و هي المتعلقة بمعرفة قواعد لغة محددة. إلا أن هذه المعرفة تستلزم القدرة السابقة، إذ المتكلم: " لا يكون متكلما حتى يستعمل أوضاع لغة على ما وضعت عليه".

ج- قدرة خطابية: و هي التي تمكن المتكلم من إنجاز خطابه و تنظيمه تبعا لمتطلبات المقام، و وفقا للمرامي التي يريد بلوغها. و غالبا ما كانوا يحيلون على هذه المعرفة بـ "الفصاحة"و "البلاغة" و على اعتبار أن : "الفصاحة عبارة عن

مزية هي بالمتكلم دون واضعي اللغة"، فإن هذه القدرة تستلزم معرفة نسق اللغة التي هي مادتها.

فقد تحدث اللغويون العرب عن القدرة في الكلام، مثلما تحدث عنها التداوليون الغربيون، الذين اهتموا بالمتكلم و قدرته في إنجاز الخطاب و تحقيق الهدف منه خلال التواصل، مع مراعاة المقام، فلكل مقام مقال، و لكل حادث حديث.

لكن علماء اللغة العرب تحدثوا عن مفهوم القدرة بمصطلحات مختلفة متباينة كـ "الطبع" و "البديهة" و "السليقة" و "الملكة"، و مقصودهم بهذه المفاهيم لا يقف عند حدود القواعد النحوية الصرف، و إنما يتعداها إلى قواعد الخطاب أو التواصل.[23]

و إذا تحدثنا عن الوعي البلاغي بمفهوم الاستلزام الحواري عند السكاكي مثلا، و الذي يعتبر نموذجا أكثر استجابة لمقتضيات الوصف اللغوي و شروطه، خصوصا من خلال كتابه "مفتاح العلوم"، فبالعودة إلى هذا الكتاب نجد أن السكاكي قد ناقش الكثير من المسائل اللغوية و عرضها بطريقة شاملة.

لقد قام السكاكي في كتابه ذلك بمناقشة العبارات اللغوية بالنظر إلى بنيتها المكونة لها، و من ثم النظر إلى محتواها الداخلي، بحثا عن الغرض من الكلام، هذا الكلام الذي قد يكون مفردا أو مركبا، و الكلام المركب يفترض فيه أن يكون مطابقا "لمقتضى الحال"، أي لما يجب أن يتكلم له. و في هذا السياق يقول: "إن التعرض لخواص تراكيب الكلام موقوف على التعرض لتراكيبه ضرورة. لكن لا يخفى عليك حال التعرض لها منتشرة، فيجب المصير إلى إيرادها تحت الضبط بتعيين ما هو أصل لها و سابق في الاعتبار، ثم حمل ما عدا ذلك عليه شيئا فشيئا على موجب المساق. و السابق في الاعتبار في كلام العرب شيئا: الخبر و الطلب... و ما سوى ذلك نتائج امتناع إجراء الكلام على الأصل.[24]

فدلالة الكلام المفرد تختلف عن دلالة الكلام المركب، لأنه في حالة المركب سيكون الكلام دالا على الكثير من المعاني، على اعتبار ارتباطه بمقتضى الحال، في حين أن الكلام المفرد لا يستوعب الكثير من المعاني و الدلالات.

إن عبارة "تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره" التي وردت من خلال "السكاكي" في كتابه "مفتاح العلوم" تظهر جمعه بين المستوى الدلالي و المستوى التداولي في علم المعاني، و قد اقترح بعض النقاد أن تساغ بنية النحو الثلاثية الأبعاد عند السكاكي على الشكل الآتي:[25]

1- المستوى الصوتي و الصرفي و المعجمي: و هو مستوى تؤدي فيه العبارة اللغوية فعلا تعبيريا، صوتيا، صرفيا، معجميا؛ أي المفرد.

2- المستوى التركيبي الدلالي: و هو مستوى تؤدي فيه العبارة اللغوية فعلا تعبيريا قضويا؛ أي المركب.

3- المستوى التداولي: و هو مستوى تؤدي فيه العبارة فعلا غرضيا تأثيريا، أي مطابقة الكلام المركب لما يجب أن يتكلم له.

و بالنظر إلى "المستوى التداولي"، فإننا نجده أكثر المستويات ارتباطا بالاستلزام الحواري، إذ يتم من خلاله البحث عن معنى الكلام و الغرض من التلفظ به، أي علاقته بالمتكلم، هذا من جهة، و من جهة أخرى الاهتمام بالسياق الذي ينجز فيه الكلام، أي مدى مطابقته لمقتضى الحال لمعرفة المعنى الصريح من المعنى المستلزم.

**خاتمة:**

خلاصة القول، أن الاستلزام الحواري مفهوم مركزي في النظرية اللسانية التداولية، يؤكد انتقال البحث اللساني الحديث من التنظير للخطاب، إلى دراسة عملية التخاطب في حد ذاتها، خلال التواصل الذي يتم بين المتخاطبين، مع مراعاة السياق و دوره في الكشف عن المعنى المراد تبليغه، و قد تعرض الفكر اللغوي العربي القديم إلى ظاهرة الاستلزام الحواري، لكن ليس باعتبارها مفهوما كما هو الحال عند الغربيين بل باعتبارها إشكالا دلاليا، يظهر في الخطاب من حين إلى آخر، و قد قدم اللغويون العرب عدة اقتراحات لوصف الاستلزام الحواري و استقصائه من خلال علمي البلاغة و الأصول على وجه التحديد، لكن هذه الاقتراحات ظلت في إطار ملاحظة الظاهرة الخطابية و البحث عن معانيها و أغراضها في علاقتها بالسياق أو المقام، و لم تكن معمقة و قائمة على أسس واضحة كما هو الحال عند التداوليين الغربيين، الذين قدموا مجموعة من القواعد التي يتمكن من خلالها المحلل التداولي تحليل الخطاب بطريقة منهجية دقيقة، و فضلا عن ذلك بينوا كيفية دراسة الاستلزام الحواري في الخطاب الأدبي، و كيفية الوصول إلى المعنى، بالانتقال من الدلالة الصريحة للكلام إلى الدلالة الضمنية المستلزمة مقاميا.

**. قائمة الإحالات:**

[1] العياشي أدراوي: الاستلزام الحواري في التداول اللساني(من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها)، دار الأمان، الرباط، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة، الجزائر، ط1، 2011، ص7

[2] محمود عكاشة: النظرية البراجماتية اللسانية التداولية(دراسة المفاهيم و النشأة و المبادئ)، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2013، ص88

[3] العياشي أدراوي: الاستلزام الحواري في التداول اللساني(مرجع سابق)، ص 7-8

[4] المرجع نفسه، ص15

[5] جميل حمداوي: من الحجاج إلى البلاغة الجديدة، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء المغرب، (د،ط)، 2014، ص96-97

[6] عبد الرحمن الحاج صالح: الخطاب و التخاطب في نظرية الوضع و الاستعمال العربية (سلسلة علوم اللسان عند العرب)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر،2012، ص237

[7] المرجع نفسه، ص237-238

[8] المرجع نفسه، ص235- 236

[9] ينظر: آن روبول، جاك موشلار: التداولية اليوم(علم جديد في التواصل)، تر: سيف الدين دغفوس و آخرون، المنظمة العربية للترجمة، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، ط1، 2003، ص54

[10] المرجع نفسه، ص53

[11] جاك موشلر، آن ريبول : القاموس الموسوعي للتداولية، تر: مجموعة من الأساتذة و الباحثين، إشراف: عز الدين مجذوب، مراجعة: خالد ميلاد، منشورات دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس، (د،ط)، 2010، ص265- 266

[12] المرجع نفسه، ص266

[13] فيليب بلانشيه: التداولية(من أوستن إلى غوفمان)، تر: صابر حباشة، دار الحوار للنشر و التوزيع، اللاذقية، سورية، ط1، 2007، ص84

[14]آن روبول، جاك موشلار: التداولية اليوم(مرجع سابق)، ص54

[15] المرجع نفسه، ص54

[16] محمود عكاشة: النظرية البراجماتية اللسانية التداولية(مرجع سابق)، ص87

[17] صابر الحباشة: التداولية و الحجاج (مداخل و نصوص)، صفحات للدراسات و النشر، دمشق، سورية، ط1، 2008، ص20

[18] بهاء الدين محمد مزيد: تبسيط التداولية(من أفعال اللغة إلى بلاغة الخطاب السياسي)، شمس للنشر و التوزيع، القاهرة، ط1، 2010، ص40

[19] محمود عكاشة: النظرية البراجماتية اللسانية التداولية(مرجع سابق)، ص94-95

[20] المرجع نفسه، ص87-88

[21] العياشي أدراوي: الاستلزام الحواري في التداول اللساني( مرجع سابق)، ص24

[22] المرجع نفسه، ص23-24

[23] المرجع نفسه، ص24

[24] المرجع نفسه، ص25- 26

[25] المرجع نفسه، ص27-28